اشكالات سياسية وقانونية في قضية اعدام صدام حسين

د. محمد رضوان*

■ اثارت قضية اعدام الرئيس العراقي السابق صدام حسين، فجر يوم عيد الاضحى وخلال احد الاشهر الحرم التي يجلها المسلمون، ردود فعل غاضبة بالعالمين العربي والاسلامي، ليس فقط بسبب توقيت تنفيذ حكم الاعدام وطريقة اجرائه فحسب، وانما بسبب تنفيذ هذا الحكم الصادر عن هيئة قضائية تعرضت للطعن والمؤاخذة من قبل اكثر من جهة عربية ودولية.

ولم تقتصر هذه الردود على العرب والمسلمين، شعوبا وقادة احيانا، وانما صدر كثير منها ايضا من جهات اجنبية عديدة، منها افراد وشعوب ودول ومنظمات، بل ان الادارة الامريكية نفسها، التي تقف وراء كل ما يجري من اهوال للعراق والعراقيين، ابدت موقفا سلبيا من طريقة اعدام صدام حسين.

ويبدو واضحا ان قضية اعدام الرئيس العراقي الاسبق، تطرح عدة اشكالات سياسية وقانونية، وهو ما تعكسه حركات الاحتجاج ومواقف التنديد وردود الفعل الرافضة، عبر مختلف مناطق العالم وبخاصة في العالمين العربي والاسلامي.

وبغض النظر عن المواقف التي عبرت عن رفضها لاعدام صدام من منطلق رفضها المبدئي لمسألة تنفيذ «الاعدام» على اي كان، من حيث كون الحكم بالاعدام اجراء عقابيا ينبغي ان يختفي من الترسانة القانونية الوطنية والدولية، فان الجدل الذي اثارته هذه القضية يرتبط، اساسا، باعتبارات موضوعية تجد مرتكزاتها في الواقع السياسي العراقي، وكذا في مجال القانون الدولي الانساني.

فتنفيذ الاعدام في حق الرئيس العراقي الاسبق الذي اطاحت به قوى الاحتلال الامريكي، وقبل ذلك محاكمته في وضع سياسي وأمني غير مستقر بالبلاد نتيجة استمرار الاحتلال الاجنبي، يمثلان حالة غير مسبوقة في التاريخ السياسي الدولي المعاصر، ومعلوم ان جميع الاعمال التي تقوم بها سلطة الاحتلال بأي بلد من البلدان، وخاصة ما يكون لمثل هذه الاعمال من طبيعة سياسية او ترابية او ادارية او قانونية، لا تكتسب اية مشروعية، لسبب بسيط هو ان اي شكل من اشكال الاحتلال الناجم عن العدوان مرفوض من الناحية القانونية ولا يقوم على اي اساس شرعي.

صحيح ان صدام حسين ارتكب اخطاء سياسية وانسانية جسيمة يستحق كل مسؤول ارتكب مثلها ان يحاسب عليها قضائيا؛ فخسائر الحرب العراقية ـ الايرانية وغزو الكويت وقتل الاكراد واضطهاد الشيعة، كلها اعمال مرفوضة، ولا يسع المرء الا ان يدينها ويتضامن مع ضحاياها، وهو ما جعل، فعلا، صدام حسين ينظر اليه كواحد من القادة الديكتاتوريين، المستبدين بالسلطة، المتسلطين على شعوبهم.

غير ان هذه الصورة السلبية التي التصقت بشخصية صدام لعدد من السنين، اخذت تتغير بالتدريج بعد غزو القوات الامريكية للعراق، وخاصة بعد اعتقاله من قبل افراد قوات المارينز، وعرض حلقات استنطاقه ومحاكمته.

ولسبب ما، اضحى يتكون لدى عدد من متتبعي مسلسل محاكمة صدام انطباع تحول معه الرئيس العراقي من متهم الى ضحية مؤامرة سياسية تدار خيوطها باصابع امريكية، وفضلا عما اثير من تعليقات على اسس المحاكمة، فقد كان جليا ان من اسباب التعاطف الذي بدأ يكسبه صدام لدى شريحة عريضة من المواطنين العرب، اسلوبه في مناقشة ومجادلة هيئة المحكمة.

كان صدام يبدو في قفص اتهام المحكمة مواطنا عراقيا قوميا عربيا، الى جانب اصراره، امام المحكمة، على اعتباره رئيسا للجمهورية العراقية، فبساطة لباسه، وتسريحة شعر راسه، وبياض لحيته، وملامح وجهه، وحركات عينيه، واشارات يديه، وعباراته المؤيدة للعراق والامة العربية..كل ذلك حوله الى شخصية قوية شامخة في اعين كثير ممن كانوا متحمسين لسقوطه.

وفي هذه الاجواء، السياسية والنفسية للمحاكمة، استطاع صدام حسين ان يقلب معادلة محاكمته من متهم الى ضحية، ومن حاكم غليظ الطبع الى شخص وديع، ويبدو ان السياسيين والعراقيين، بداوا يدركون انقلاب السحر على الساحر، ويفطنون الى ان استمرار المحاكمة لمدة اطول ليس في مصلحة من يريد التخلص من صدام الى غير رجعة.

لكن قضية اعدام صدام تطرح اشكالا سياسيا آخر يتمثل في مساءلته، ومن ثم معاقبته، عما تعرض له الشيعة بالدجيل في الثمانينيات، مما قد يوحي بان هناك محاولة لتمكين هذه الطائفة، التي استحكمت مقاليد السلطة في البلاد بعد زوال نظام صدام، من الفرصة للاقتصاص بطريقة تهيمن عليها روح الانتقام والاخذ بالثار، ولا ادل على ذلك من الشتائم والاهانات التي اسمعها افراد من هذه الطائفة لصدام لحظة عملية الشنق.

بمعنى ان قضية محاكمة صدام، ظلت رهينة هذه العلاقة بينه وبين الطائفة الشيعية، ولم تقم على مراجعة تتسع قاعدتها الوطنية، كما ان هذه القضية لم تخضع لقاعدة المصالحة السياسية التي اعتمدتها عدة دول في الفترة الاخيرة، في اطار ما بات يعرف بالعدالة الانتقالية، وهذا النوع من العدالة، بقدر ما يحدد مسؤولية الاطراف المتورطة في الاخطاء السياسية التي ارتكبت في الماضي، سواء كانت هذه الاطراف جماعات او هيئات او افراد، بقدر ما يساهم في وضع حد للشعور بالظلم والاضطهاد ويقضي على روح الانتقام والثأر المتأججة في صدور اولئك الذين تعرضوا لتلك الاخطاء او الجرائم، ولعل جنوب افريقيا خير مثال على تحقيق هذه القاعدة.

اما الاشكالات القانونية التي تطرحها قضية محاكمة صدام وتنفيذ الاعدام في حقه، فانها عديدة، وقد تعرض لكثير من جوانبها رجال القانون، غير ان اهم ما اثير في هذا السبيل ان المحكمة، التي مثل امامها صدام، عدمت العديد من مقومات العدالة وشابتها بوضوح اوجه التقصير بهذا الخصوص، بحيث لم تتوفر فيها الضمانات القانونية الاساسية.

فقد طالبت المفوضة السامية لحقوق الانسان، لويز آربور، السلطات العراقية بالتريث بعد صدور قرار محكمة التمييز العراقية التي اكدت فيه حكم الاعدام على صدام واثنين من معاونيه، وقالت ان «القانون الدولي يحظر تنفيذ عقوبة الاعدام بعد محاكمة غير عادلة».

اما المقرر الخاص المعني باستقلال القضاء والمحامين، لياندرو ديسبوري، فقد اشار الى ان «قرار محكمة التمييز لا ياخذ بعين الاعتبار القصور الذي شاب المحاكمة»، واشار الى ان احد اهم مواطن القصور في المحاكمة هو عدم مراعاة معايير حقوق الانسان العالمية، خصوصا الحق في محاكمة من قبل هيئة مستقلة ومحايدة، والحق في الحصول على دفاع مناسب، داعيا السلطات العراقية الى عدم تنفيذ الحكم بحق الرئيس العراقي السابق ومعاونيه بعد محاكمة شابها الكثير من الخلل في الاجراءات القانونية.

وفضلا عن الخروقات التي عابت محاكمة صدام، فإن هناك مسألتين قانونيتين اساسيتين ينبغي التأكيد عليهما في معرض الحديث عن الاشكالات التي طرحتها هذه القضية، وهاتان المسالتان تجدان اساسهما في مقتضيات القانون الدولي الانساني، وبخاصة في بنود اتفاقية جنيف الثالثة.

وترتبط الاولى بالوضعية القانونية للمتهم الذي جرت محاكمته، فصدام حسين تمسك طوال مراحل محاكمته بصفته كرئيس للجمهورية العراقية والرئيس الاعلى للقوات المسلحة العراقية، اي انه الى جانب صفته السياسية المدنية «رئيسا للدولة»، فهو يحمل ايضا صفة عسكرية باعتباره قائدا اعلى لاركان جيش بلاده، وهذا صحيح بالنظر الى انه ظل يحمل هاتين الصفتين الى ان اسقطه الاحتلال الامريكي الذي دخل في حرب مع نظامه بداخل العراق.

لكن الاهم هنا هو ان الصفة العسكرية لصدام، تجعله حين اعتقاله اسير حرب من ناحية القانون الدولي الانساني، ومما يدعم هذه الصفة ان الجهة التي القت القبض عليه، وعرضته معتقلا امام كاميرات العالم، هي افراد قوات المارينز الامريكي، اي قوات الاحتلال، وبالتالي فان المقبوض عليه هو اسير حرب بامتياز بتعريف المادة الرابعة من الاتفاقية المذكورة اعلاه والتي جاء فيها ان «اسرى الحرب بالمعنى المقصود في هذه الاتفاقية هم الاشخاص الذين ينتمون الي احدى الفئات التالية، ويقعون في قبضة العدو:

1) افراد القوات المسلحة لاحد اطراف النزاع، والمليشيات او الوحدات المتطوعة التي تشكل جزءاً من هذه القوات المسلحة،

2) افراد المليشيات الاخرى والوحدات المتطوعة الاخرى، بمن فيهم اعضاء حركات المقاومة المنظمة، الذين ينتمون الى احد اطراف النزاع ويعملون داخل او خارج اقليمهم، حتى لو كان هذا الاقليم محتلاً...

وتنص المادة 84 من نفس الاتفاقية انه «لا يحاكم اسير الحرب باي حال بواسطة محكمة اياً كان نوعها اذا لم تتوفر فيها الضمانات الاساسية المتعارف عليها عموماً من حيث الاستقلال وعدم التحيز، وعلى الاخص اذا لم تكن اجراءاتها تكفل له الحقوق ووسائل الدفاع».

وفي ذلك ارتباط بالمسألة القانونية الثانية التي اثارتها هذه القضية، ويتعلق الامر بالهيئة القضائية التي تولت المحاكمة. صحيح ان للقضاء الوطني الاسبقية في النظر في كافة الجرائم والمخالفات الجسيمة لمقتضيات القانون الانساني، لكن الوضع يتغير حين ظهور ما يخشى معه عدم نزاهة الهيئة القضائية الوطنية، سواء في اتجاه التساهل المفرط مع المتهم او في اتجاه الصرامة المبالغ فيها معه دون مراعاة قواعد القانون الدولي الانساني بهذا الخصوص.

وفي هذه الحالة، كما في حالة محاكمة صدام، يتوجب احداث هيئة قضائية محايدة تتوفر فيها كافة مقتضيات العدالة النزيهة، خصوصا بعدما صدرت تصريحات، وخاصة من اطراف محسوبة على الادارتين العراقية والامريكية، تتوقع مسبقا اصدار حكم بالاعدام وتنفيذه، وخصوصا ايضا بعد المضايقات التي تعرض لها دفاع المتهم، بل وتعرض لها المتهم نفسه.

ان تلك الاشكالات السياسية والقانونية، وغيرها مما لم نعرض له في هذه العجالة، هي ما دفعت بالعديد من المسؤولين والهيئات السياسية والحقوقية، حتى ممن كانوا غير متعاطفين مع صدام حسين، الى رفض حكم الاعدام لدى البعض، وطريقة تنفيذه لدى البعض الآخر، والتنديد بهما معا لدى اطراف اخرى.

* كاتب وصحافي من المغرب

دفنوا الاسرار مع صدام

عبد الستار قاسم*

■ **استحوذت مسألة اعدام الرئيس صدام حسين، والطريقة التي اعدم بها على اهتمام عالمي واسع، وهذا امر متوقع ومشروع من الناحيتين السياسية والاخلاقية، وستبقى اصداؤه مسموعة لفترة من الزمن بخاصة على الساحة العربية. لكن يبدو ان مسألة الاسرار التي حملها صدام معه الى القبر لا تستقطب الكثير من الاهتمام على الرغم من انها قد تشكل دروسا تاريخية واخلاقية في غاية الاهمية. هناك قضايا عديدة تتشابك فيها العوامل المحلية والعربية والاقليمية والدولية لا زالت الغازها مطوية امام الدارسين والباحثين، وتشكل عائقا امام فهم الشعوب للادوار المختلفة التي لعبتها قوى عدة في المنطقة.**

تم اعدام صدام بناء على محاكمة حول قضية عراقية داخلية بحتة وهي قضية الدجيل. هذه قضية بعيدة عن المعترك العربي والدولي، ولم تمس سياسة اي دولة في المنطقة. وقد كان من الملاحظ ان الامريكيين ارادوا ابعاد شبح القضايا الهامة ذات التشابك الدولي عن قاعة المحكمة حتى لا يمثل مسؤولون امريكيون امام القاضي كشهود او كمتهمين. وبدا واضحا ان الامريكيين ارادوا اعدام صدام حسين على حساب الحقيقة التي يمكن ان تحرجهم واصدقاءهم العرب امام العالم. المنطق الصحيح يدعو الى استكمال المحاكمات حول مختلف القضايا قبل تنفيذ حكم الاعدام، على الاقل لان اقوال الرئيس قد تكشف عن اسماء اناس آخرين لهم علاقة بجرائم مفترضة.

اراد الامريكيون تجاوز العديد من القضايا اذكر منها:

اولا: الحرب مع ايران. من غير المفهوم حتى الآن لماذا نشبت الحرب بين العراق وايران، ومن غير المفهوم كيف تطورت العلاقات الحدودية بين الدولتين الى درجة تؤدي الى حرب تستمر عدة سنوات. هناك اسئلة كثيرة حول هذه الحرب، وكان بامكان صدام الاجابة عن بعضها مثل دور الدول العربية باشعال الحرب، ودور الولايات المتحدة في التحريض على الحرب. كان بامكانه ان يجيب عن اتصال امريكا به وفحوى نقاشها معه بخصوص ايران والدور الايراني في الخليج. وكان بامكانه ان يجيب عن المساعدات العسكرية والمالية التي تلقاها من دول عربية وغير عربية.

ربما كان من المهم ان يعرف المؤرخ والانسان العادي الدور المزدوج الذي لعبته امريكا من اجل اطالة امد الحرب واستنزاف الطاقات الايرانية والعربية في آن واحد. لقد قتل في الحرب مئات الآلاف من العراقيين والايرانيين، ولا شك بانه كان في صدر صدام الكثير مما سيقوله للناس حول مسؤولية امريكا.

ثانيا: قضية الانفال. لم تنتظر امريكا حتى انتهاء المحاكمة حول قضية ضرب الاكراد بالسلاح الكيماوي ذلك لان المحكمة ستسأل عن مصدر السلاح الكيماوي العراقي، او عن كيفية تراكم المعرفة لصناعة هذا السلاح، وعن مصادر المواد الخام، وعن سكوت دول عديدة عن التصنيع الكيماوي وعلى راسها الولايات المتحدة. لماذا لم تتحدث امريكا اصلا بعدوانية تجاه البرنامج الكيماوي العراقي؟ ولماذا لم تأخذ قضية القصف بعدا دوليا قويا؟ كان من الممكن ان تبين بعض الاجابات مدى تواطؤ امريكا، او على الاقل نفاقها تجاه الاكراد واستعدادها للتضحية بهم وبغيرهم عندما تتعلق الامور بمصالحها.

ثالثا: الحرب على الكويت. هل مهدت امريكا الطريق امام صدام لشن الحرب على الكويت وضمها الى جمهوريته؟ هل سمع صدام كلاما من الامريكيين اغراه فدفعه الى الهجوم، وهل قالت مندوبة امريكا في العراق حينئذ لصدام كلاما جعلته يطمئن بان امريكا لن تتدخل؟ هذه حرب اثرت كثيرا على العلاقات العربية–العربية، ومهدت الطريق لدخول القوات الامريكية للبلدان العربية بصورة مباشرة، ولتعزيز تواجدها العسكري في منطقة الخليج. فهل وجدت امريكا في غزو الكويت سبيلا لها لتبرير تواجدها المتزايد في المنطقة، وللهيمنة العسكرية المباشرة على مصادر الطاقة؟

رابعا: النفط مقابل الغذاء. اين ذهب نفط العراق ابان الحصار؟ نحن نعلم بان اموالا كانت تنفق من اجل شراء الغذاء للشعب العراقي، لكن هناك كميات من النفط كانت تُهرب او تُسرق، وهناك اموال كانت تُنهب ومن قبل موظفين في الامم المتحدة. اين ذهب النفط، واين ذهبت الاموال؟ هل كانت امريكا شريكة في السرقة من اجل تغطية نفقاتها في تنفيذ مناطق الحظر الجوي، او للانفاق على نشاطاتها في مناطق العراق المختلفة بخاصة المنطقة الشمالية؟

من الناحية الفنية، صدام قد أُعدم، لكن من الناحية الفعلية قد اغتيل اغتيالا وذلك لاخفاء الحقائق. من الناحية القانونية والحقوقية، لا بد من استكمال التحقيق قبل التخلص من المتهم حتى لو ادين في قضية معينة. تبحث الدول عادة عن الحقائق، ولا يمكن لدولة عاقلة ان تستعجل اعدام شخص ما دام التحقيق غير مستكمل في قضايا اخرى الا اذا كانت العجلة ستمنع حبل المشنقة عن رقاب آخرين لهم حظوظ لدى الحكام والمتحكمين.

تدعي امريكا انها لم تكن لتستعجل اعدام صدام، لكن الحكومة العراقية ابت الا القيام بذلك. هذا ادعاء ساذج من حيث ان صدام كان معتقلا لدى الامريكيين وليس العراقيين، ورحلاته من سجنه الى المحكمة كانت تتم باشراف الامريكيين فقط. امريكا تسلب العراقيين من سيادتهم في كل شيء الا من هذه التي اراحتهم كثيرا من الفضائح والاحراج.

* كاتب من فلسطين

الرئيس كارتر يعلن وفاة اللعبة!

احمد موفق زيدان*

■ كتاب الرئيس الامريكي الاسبق جيمي كارتر الذي وضع مدماك اتفاق ما يوصف بالسلام العربي ـ الاسرائيلي في اتفاقية كامب ديفيد، الحق شرخاً حقيقياً وتصدعاً جدياً في هذا الجدار، كارتر خرج في كتابه محملاً الكيان الصهيوني الغاصب مسؤولية ما يجري على الاراضي الفلسطينية، وما حصل من تدهور مسؤولية عملية السلام في ارض السلام.

كتاب كارتر «سلام، لا تمييز عنصري» الذي قُوطع في البداية من قبل وسائل الاعلام الامريكية المسيطر على اغلبها من قبل اللوبي اليهودي تمكن من فرض نفسه على المشهد الاعلامي والشعبي فقط بعد توجيه النقد الحاد له من ارباب اللوبي هذا.

وكان لقناة الجزيرة الفضل الكبير في الحديث عن هذا الكتاب، الذي اعلن بحق وفاة اللعبة القديمة التي ميّزت المشهد السياسي والدولي طوال العقود الماضية، وملخصها ضحك الكيان الصهيوني الغاصب على كل العالم بالقول: ان الضحية الفلسطيني والعربي هو الارهابي، وهو الذي يعرقل تقدم المنطقة، ويسبب حالة الاحتراب والقتل والدم ونحوها، هذه اللعبة اعلن كارتر وفاتها واستصدر شهادة وفاة لها ودفنها من خلال كتابه القيم هذا.

فعن الجدار العنصري يعتقد كارتر انه ليس جدارا تمييزيا فحسب وانما يقتل اي سلام بين الطرفين الصهيوني والفلسطيني، وما يدلل عليه ان الامريكيين والصهاينة حريصون على عملية السلام نفسها اكثر من حرصهم على تحقيق السلام نفسه، فقد لاحظ كارتر في ص 195 ان جدار الفصل العنصري الذي بناه الكيان الصهيوني الغاصب لا يفصل بين الفلسطينيي والصهاينة فحسب وانما يحول حتى بين الفي عائلة مسيحية ومعبدهم.

وتأكيدا على قناعته بالمقاربة الصهيونية مع نظام جنوب افريقيا سابقا ينقل كارتر عن مسؤول اسرائيلي سابق قوله وهو يقره فيما يذهب اليه اننا نتجه صوب حكومة شبيهة بنظام جنوب افريقيا، والكلام للمسؤول الاسرائيلي، نظام فيه اقلية حاكمة اسرائيلية واغلبية عربية محكومة، ويسهب الرئيس الامريكي الذي اشرف على اكثر من انتخابات فلسطينية من خلال «مركز كارتر» في الحديث عن المضايقات الصهيونية للشعب الفلسطيني من اتلاف للمزروعات، وتجريف للحقول، واقتلاع للشجر ونسف للبيوت، ويشير كارتر بذلك الى انه منذ حرب 1967 سجن اكثر من 630 الف فلسطيني اي ما يعادل 20% من الشعب الفلسطيني.

اما اولئك الزعماء الذين صدعوا رؤوسنا بمعارضتهم وتنديدهم بكامب ديفيد وضحكوا على شعوبهم طوال تلك الفترة الماضية فان كارتر يلقمهم حجرا حين يقول في ص 130: «انهم وافقوا على ان يكون اتفاق كامب ديفيد اساسا للمفاوضات المقبلة مع الاسرائيليين».

وبشأن ما يجري على الساحة الفلسطينية يستذكر كارتر في ص 182 مناشداته لمحمود عباس عقب الانتخابات الاخيرة التي فازت فيها حركة حماس بشأن تشكيل حكومة وحدة وطنية واصرار عباس على رفض الدخول في حكومة حماسية.

ينتقد كارتر في ص 209 سياسة امريكا التاريخية والتي سببت لها كل هذه العدائية وسط المسلمين والعرب ويقول: مشكلتنا انه لم تكن لدينا سياسة متواصلة ومستمرة في الشرق الاوسط، ويأتي استخدامنا لحق الفيتو لاربعين مرة ضد العرب والمسلمين وعدم حل القضيتين الفلسطينية والكشميرية ليشكلا مصدراً رئيسياً لهذه العدائية ضدنا، بالاضافة الى سياستنا في دعم اسرائيل، ويزيد ان الاستطلاع الذي اجري على خمس عشرة دولة اوروبية في 10/12/2003 وشمل 7500 شخص اظهر ان الاغلبية تعتقد ان اسرائيل مصدر التهديد الاول للسلم العالمي وهي تاتي بعد دول مثل كوريا وايران وافغانستان.

ويخلص الكاتب الى القول في ص 202 الى ان جذور المشكلة في الصراع بالمنطقة تعود الى احتلال اسرائيل للاراضي العربية والتعامل الخشن والقاسي مع الفلسطينيين، بالاضافة الى رفض اسرائيل الاعلان عن حدود دولتها.

يعتقد كارتر في كتابه ان الحرب الصهيونية على حزب الله في صيف العام الماضي استهدفت البنية التحتية والشعب اللبناني اكثر من حرصها على استهداف مقاتلي حزب الله، اذ اسفر الهجوم الصهيوني عن مقتل اكثر من الف مدني لبناني وتهجير مليون واربعمائة الف مواطن، وهي الحرب التي ساعدت على تنامي نفوذ وقوة حزب الله بعكس ما شُنت من اجله.

كارتر يذكرنا بالتدخل السوري في لبنان حينما كان رئيسا للولايات المتحدة الامريكية فيقول في ص 94 ان سورية دخلت لبنان بموافقة اسرائيلية وامريكية.

* اعلامي من سورية
http://ahmedzaidan.maktoobblog.com/

عنصرية وعنجهية الخطاب الامريكي

د. ثائر دوري*

■ انتم لا تستحقون ان نحتلكم، ولا تستحقون ان نقتلكم، وان ندمر بيوتكم، ونغتصب نساءكم، ونقتل اطفالكم. لانكم متخلفون ولا امل بتخليصكم من تخلفكم. لقد فعلنا كل الاشياء السابقة الذكر (القتل، التدمير، الاغتصاب، التشريد..الخ) من اجلكم، لكنكم لا تستحقونها.

هذا هو مضمون الخطاب الامريكي الجديد تجاه العراق والمنطقة العربية وخير معبر عنه هو السيد توماس فريدمان، فقد كتب مقالاً عنوانه «القواعد الذهبية لفهم احداث الشرق الاوسط» ومضمونه، اننا فشلنا في العراق لانكم لا تستحقون احتلالنا، فأنتم تكذبون وتراوغون ولا تفهمون سوى نظرية المؤامرة ولا تستحقون ديمقراطيتنا لانكم لا تفهمون سوى لغة القوة ولان روح القبيلة في دمكم ولانكم مشبعون بروح الثأر بينما نحن مشبعون بالديمقراطية.

ليس هناك نرجسية وعنجهية حضارية تصل الى مستوى هذا الخطاب العنصري سوى الخطاب الصهيوني الذي يلوم الفلسطيني المقاوم لانه بمقاومته اضطر الصهيوني لقتله فعكر مزاجه، اي انت همجي لانك اجبرتني على قتلك. كما يعبر عن ذلك الكاتب منير العكش بوصفه طريقة تفكير المستوطنين الغربيين الاوائل:

«ان اغتصاب اراضي الهنود الحمر وابادتهم فضيلة انسانية. اما مقاومة ذلك الاغتصاب وتلك الابادة فوحشية وشر وجريمة عقابها الموت».

مضمون هذا الخطاب ليس جديداً بل هو سليل خطاب تأسيسي في الحضارة الغربية التي قامت على الغزو والابادة، فمنذ البداية كانوا يتلاعبون بصورة المجتمعات التي ساقها حظها العاثر او ثرواتها لتكون في طريقهم فصارت موضوعاً لغزوهم وتوسعهم، فهناك المتوحش النبيل الذي يفضل الغربيون ان لا يقتربوا منه لانه لا يحتاجهم بشيء، وحقيقة الامر انه لا يملك شيئاً يصلح للسلب والنهب. وهناك المتوحش الرومانسي وهو الذي يحتاج الى عمل الغربيين كي يتحضر ويصبح كالغربي، في الماضي كانوا يسلمون امر هذا المتوحش الى المبشر ليحوله الى ديانتهم ويعلمه كيف يصير غربياً لانهم كانوا بحاجة الى قوة عمله، واليوم استبدلوا التبشير الديني بالتبشير بالديمقراطية. ولنتذكر خطاب وسائل الاعلام الامريكية في بداية الغزو عن الشعب العراقي الطيب الذي سيستقبل الامريكان بالورود لانهم سيخلصونه من الطاغية وسيعلمونه ممارسة الديمقراطية والعيش برخاء. لقد البسوا يومها الشعب العراقي ثوب المتوحش الرومانسي.

لكن للاسف يكتشف توماس فريدمان اليوم ان الشعب العراقي ومعه الامة العربية لا تستحق كل هذه الجهود لانه لا يمكن لها ان تقبل الديمقراطية ولانها منذ الأزل قبائل وعشائر متحاربة وستبقى كذلك تمارس الكذب والنفاق والسرقة والقتل الى الابد، وبهذا نكون قد وصلنا الى صورة المتوحش المنحط الذي لن تفيده الحضارة الغربية بشيء وبالتالي لا حل سوى ابادته. واذا لم نستطع ابادته فلنتركهم يبيدون بعضهم بعضا.

بالطبع لا يسأل توماس فريدمان من انتدب شعبه ليصنف الشعوب ويقرر مصيرها بدلاً عن الرب. ولا يتساءل عن مسؤولية الولايات المتحدة والغرب عن تدمير الحضارات والشعوب واطلاق آليات الفوضى كما هو حاصل في منطقتنا التي تعاني الغزو الغربي المستمر منذ منتصف القرن التاسع عشر. ولا يسأل السيد توماس فريدمان نفسه السؤال التالي:

– لو ان الولايات المتحدة تعرضت لجزء صغير من القصف والتدمير والتخريب الذي تتعرض له امتنا، ولفترة محدودة لا متطاولة على مدى قرن ونصف القرن من الزمان، هل كان سيبقى حجر على حجر في الولايات المتحدة؟

انا اعرف الجواب، فهل يعرفه توماس؟

* كاتب من سورية

بوش.. من «العجز» إلى ارتقاب «معجزة»!

جواد البشيتي*

■ إنَّ من حقِّ الشخص، ولو كان قائدا سياسيا، أن يرفض الاستسلام، والتسليم بفشل جهد يبذله من أجل هدف ما، قبل أن يبذل محاولة أخيرة، تشبه، في وجه عام، محاولة استنبات أجنحة للحمير حتى تطير. والرئيس بوش ليس بمستثنى من الحق في التمتّع بهذا الحق؛ وطالما رفض ذوو ميِّت يحبّونه كثيرا الاعتراف بموته قبل دفنه!

الرئيس بوش يستمد قوة، هي «قوة الحماقة»، التي هي العاقبة الحتمية لـ «حماقة القوة»، التي تحلّى بها، سياسيا، زمنا طويلا، من ولايته الرئاسية الثانية والأخيرة، ومن زمرته (الجمهورية) التي تؤمن بأنَّ خسارتها العظمى هي الاستسلام، والتسليم بالفشل، وبأنَّ «عربتها السياسية»، وبما تحمله من مصالح شخصية وفئوية ضيقة، يمكنها وينبغي لها الإفادة من «الضوء البرتقالي (في إشارة المرور)»، الذي يسمح لكَ بالمرور إذا لم تخشَ المجازفة بحياتك.

الرئيس وزمرته تلك ما عادا يكترثان حتى للمصالح الانتخابية والسياسية لحزبهما، الحزب الجمهوري، الذي سيَدْخُل، بعد نحو سنتين من الآن، معترك انتخابات الرئاسة وهو يرى الإدارة الجمهورية للرئيس بوش وكأنها توجِّه الرياح الانتخابية بما تشتهي سفينة المرشح الديمقراطي لانتخابات الرئاسة.

إنَّ تصدُّعا، ومزيدا من التصدُّع، في وحدة الجمهوريين هما عاقبة من عقبات كثيرة ستتمخَّض عنها «الاستراتيجية (العراقية) الجديدة» لتلك الإدارة، التي في الوقت نفسه، بدت غير مكترثة للكونغرس، الذي بات خاضعا لسيطرة الديمقراطيين، ولتقرير «لجنة بيكر ـ هاملتون»، الذي ادَّعت، كما توقَّعنا من قبل، أنَّها أخذت ببعض من توصياته لذر الرماد في العيون، ولمواطنيها الذين أكدُّوا، في غالبيتهم، أنَّ خطاب الرئيس بوش، الذي ضمَّنه استراتيجيته الجديدة، لم يكن مُقْنِعا لهم بجدوى الاستمرار في الحرب، ومدُّها بمزيد من الوقود البشري (نحو 21 ألف جندي).

قُلْتُ من قبل أنَّ ذاك التقرير ليس بالخيار الذي يمكن أن يأخذ به الرئيس بوش (مع زمرته تلك) لأنه «راية بيضاء»، دعت اللجنة الرئيس إلى رفعها، فالتقرير إنَّما يوصي الرئيس بوش بحل يقوم، ضمنا، على إقراره بالفشل والهزيمة، ولن يفضي أخذه بتوصياته إلا إلى المجيء بخليفة ديمقراطي للرئيس بوش، الذي توهَّم أنَّ «التاريخ» خاطبه قائلا: أنتَ إنْ نطقتَ مُتَّ، وإنْ سكتَّ مُتَّ، فقُلْها ومُتْ.

ولقد قالها الرئيس بوش إذ أعلن استراتيجيته الجديدة، التي جاءت بما يتَّفق مع توقُّعنا: جديدها غير مفيد، ومفيدها غير جديد.. ولا يأتي بها، ويبتدعها، إلا شخص ما عاد يملك من المصالح والأهداف والدوافع إلا ما يتَّفِق تماما مع واقع تجاوُزه نقطة أو خط اللاعودة، فالبحر من ورائه وقد أحرق بيديه، أو احترقت، سفنه، وليس لديه من خيار سوى المضي قُدُما في الطريق ذاتها، فإما أن ينتحر مع أعدائه (علىَّ وعلى أعدائي) وإما أن تحنَّ عليه السماء بمعجزة، فطالما ولَّد العجزُ إيماناً بالمعجزات!

والعجز يَعْظُم، وتتحوَّل مأساته إلى مهزلة، عندما نرى فاقد الشيء يحاول أن يعطيه بالتعاون مع فاقد آخر للشيء ذاته، أي عندما نرى بوش الغارق حتى أُذُنَيه في المستنقع الفيتنامي في العراق يَطْلُبُ إنقاذا ولو من غارقٍ آخر هو المالكي وحكومته!

المالكي وعد بوش بأن يطلِّق ثلاثاً مقتدى الصدر مع «جيشه (جيش المهدي)»، و«فِرَق الموت»، وكل جماعة شيعية تقوم إيران عبرها بتهريب نفوذها في العراق.. ووعده، أيضا، بأن يُغيِّر، ويتغيَّر، بما يمكِّنه من النجاح في خطب ود السنة من عرب العراق، على أن تكون الفاتحة هي قطع رأس صدام حسن كما قُطِعَت، فرئيس الوزراء العراقي لا يستطيع التأسيس لحكومة جديدة من النمط «البوشبرتي»، تخوض مع إدارة الرئيس بوش حربا لا هوادة فيها على «العدو المشترك»، في الداخل وفي الخارج، إذا لم يُضَحِّ أولا بصدام حسين، آخر رئيس للعراق.

وقبل، ومن أجل، أن يُظْهِر المالكي «بونابرتيته» الكامنة، لا بد من أن يُرْسِل إليه الرئيس بوش 21 ألف جندي، تقيم غالبيتهم وتَعمل في بغداد حيث مسرح «أمِّ المعارك»، وتمد له يد العون والمساعدة وهو ينفصل عن بعض حلفائه القدامى، ويؤسِّس لتحالف جديد مع بعض القوى السنية العربية، التي ينتمي بعضها إلى «بعثيين جدد»، تطهروا من «الصدَّامية»، و«الصدَّامين».

وتوصُّلا إلى هذه «الغاية النبيلة» لا بأس من «تأليف قلوب» أولئك من السنة العرب عبر رشاوى مالية واقتصادية وسياسية ودستورية وانتخابية، فتنتهي حرب «الراشي والمرتشي والرائش» إلى ترجيح كفَّة «الاعتدال» و«المعتدلين» من شيعة وسنة وأكراد على الكفة الأخرى.. كفَّة «العدو المشترك»، بقديمه وجديده.

وهذا التعزيز للوجود العسكري للولايات المتحدة في العراق، وفي العاصمة على وجه الخصوص، ينبغي له أن يفضي، أيضا، إلى إنشاء وتطوير قوة عسكرية وأمنية حكومية عراقية جديدة، تنتصر عسكريا مع «المارينز» على هذا «العدو المشترك»، فلا يحل تشرين الثاني المقبل إلا وكل المحافظات العراقية خاضعة للسيطرة السياسية والعسكرية والأمنية لحكومة المالكي في حلتها «البونابرتية»، التي باعت مقتدى الصدر (وأشباهه) بثلاثين من الفضة بعدما أهدته على طبق من فضة رأس صدام حسين، والتي عرفت كيف تكْسِب «الخيانة».. خيانتها لبعض من حلفائها القدامى، معنى «الفضيلة».

وعلى هذه الحكومة، أيضا، أن تُثْبِت لإدارة الرئيس بوش أنها أهل لـ «التحدي الكبير».. تحدي تحويل العراق من «جسر» للنفوذ الإيراني إلى «حاجِز» و«برزخ» بينه وبين العراق، وبينه وبين الجوار الإقليمي للعراق انطلاقا من العراق، فهزيمة الولايات المتحدة في العراق ستؤدي، بحسب خطاب بوش، إلى انهيار «الحكومة العراقية المركزية»، أي حكومة المالكي القديمة ـ الجديدة، وتقسيم العراق، وجعله مسرحا لحرب، ولحروب، أهلية، تأتي نيرانها حتى على جواره الإقليمي، وتوسيع وزيادة النفوذ الإيراني، عراقيا وإقليميا، واشتداد ساعد «الإرهاب الدولي»، وجعل أمن واستقرار العالم، والأمن النفطي العالمي، عُرْضة لمخاطر لم نعهدها من قبل.

أماً الهدف الكامن في هذا التخويف فهو اجتذاب مزيد من التأييد الإقليمي ـ العربي لحكومة المالكي، التي بمعونة الولايات المتحدة، ومن غير شن حرب على إيران أو سورية، مدعوة إلى تحويل حدود العراق مع إيران وسورية إلى سدٍّ منيع في مواجهة مساعيهما ضد الاستراتيجية الجديدة للرئيس بوش، وامتدادها العراقي، وهو الخطة الأمنية الجديدة لحكومة المالكي.

لقد قال بوش للمالكي في استراتيجيته الجديدة: قفْ معنا، أي مع إدارة الرئيس بوش، ضد النفوذ الإيراني (والسوري) في العراق، وضد منافذه ومجاريه وقنواته وأدواته بين الشيعة من عرب العراق، وقف معنا في سعينا إلى ترجيح كفَّة «الاعتدال» و«المعتدلين» بين السنة من عرب العراق، فنقف معك، عسكريا وأمنيا وسياسيا واقتصاديا، ونأتيك بمزيد من الحلفاء الإقليميين الذين لهم مصلحة حقيقية في جعل العراق حاجِزا في مواجهة نفوذ إيران الشيعية، الفارسية، النووية.

إذا نجح بوش، ونجح المالكي